بـــاب العَـــلَـــم

مســـألة

[تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول]

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلّها منقولة وليس فيها شيء مرتجل. وقال: إن الوضع سبق، ووصل إلى المسمّى الأول وعُلِم مدلول تلك اللفظة في النكرات ، وسمّى بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها مَنْ سُمّي بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجاج: إلى أنها كلّها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النّقل من محل آخر إلى هذا . وعلى هذا فتكون موافقتها للنّكرات بالعرْض لا بالقَصْد .

وقال أبو حيّان : المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النّكرات . والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل / في النّكرات . [٢/١٥٢]

وقيل : المنقول: هو الّذي سبق له وضع في النّكرات . والمرتجل: هو الذي لا يحفظ له أصل في النّكرات .

وعندي : أن الخلاف المذكور أوّلاً وهذا الخلاف أحدهما مبنيّ على الآخر .

بـــاب الموصـــول

مســـألة

[في جواز الوصل بجملة التعجّب]

هل يجوز الوصل بجملة التّعجب ؟ فيه خلاف ، إن قلنا : إنها إنشائية لم يوصل بها . وإن قلنا : إنها خبريّة فقولان :

أحدهما : الجواز نحو جاءني الذي مـا أحسنه . وعليـه ابن خروف .

والثاني : المنع ؛ لأن التّعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصّلة تكون موضّحةً فتنافيا .

بـــاب المبتدأ والخبـــر

مســـألة

[إلحاق الفاء في خبر المبتدأ]

قـال ابن النّحاس في (التعليقـة)* إذا دخلت على المبتـدأ الموصول (لَيْت) و (لعلّ) نحو : ليت الّذي يأتيني ولَعلّ الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره .

واختلف في عِلّة ذلك ما هي ؟

فمنهم من قال : عِلّته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط ، فلا يجوز دخول الفاء حينئذٍ .

ومنهم من قال : بل العِلّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّي ، ولعل للترجّي ، ومعنى الشرط التعليق ، فلا يجتمعان .

ويتخرّج على هاتين العلتين مسألة ، وهو دخول إنّ على الاسم الموصول ، هل يمنع دخول الفاء أم لا ؟ .

فمن علّل بالعِلّة الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .

ومن علل بالعلة الثانية وهو تغيرّ المعنى جوّز دخول الفاء مع إنّ لأنها لا تغيّر المعنى عما كان عليه قبل دخولها ، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها / . [١٥٣/٢]

مسألة
[الوصف المبتدأ]

ذهب البصريّون إلا الأخفش : إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر نحو : أقائم زيد ، وما قائم زيد .

وذهب الأخفش والكوفيون : إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبنيّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد .

بـــاب
مســـألة
[وقوع إذا في صدر الكلام]

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه ، هل هو جملة اسميّة أو فعلية ؟ .

قال ابن هشام : وهذا مبنّي على الخلاف في عامل (إذا). فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة ، وإذا مقدمة عن تأخر، وما بعد إذا متمّم لها ، لأنه مضاف إليه .

وإن قلنا: فعل الشرط وإذا، غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعليّة ، قدّم ظرفها .

بـــاب كان وأخواتها
مســـألة
[الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : اختلف هل الأفعال النّاقصة تدل على الحدث أم لا ؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها

في الظّرف والمجرور والحال . فمن قال: تَدُلّ أعمل . ومن قال : لا، فلا .

وقال أبو حيّان في (الارتشاف) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ؟ .

فقيل : لا تعمل .

وقيل : تعمل . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرّتباً على دلالتها على الحدث .

مسألة

[هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : الظّاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلاّ خبر واحد وهو نصّ ابن درستويه .

وقيل : يجوز تعدّده وهو مبنّيّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ . والمنع هنا أقوى لأنها شُبِّهت بِضَرَب . وقال في / (شرح التسهيل) : [١٥٤/٢] تعدّد خبر كان مبنيّ على الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ . ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أوْلى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه . واختاره

ابن ابي الربيع . قال: لأن، ضرب، لا يكون له إلاّ مفعول واحد، فما شبّه به يجري مجراه .

مسـألة

[تسمية هذه الأفعال نواقص]

اختلف لِمَ سمّيت هذه الأفعال نواقص ؟ .

قيل : لأنها لا تدلّ على الحدَث بناءً على القول به .

وعلى القول الآخر سميّت ناقصة ، لكونها لا تكتفي بمرفوعها .

مسـألة

[اختلافهم في جواز تقديم اخبار كان وأخواتها عليها]

اختلف في جواز تقدّم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيّة بما نحو : ما كان زيدٌ قائماً . فالبصريّون على المنع ، والكوفيّون على الجواز .

ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريّون على الأول . والكوفيّون على الثاني .

بـــاب مـــا

مســـألة

[اقتران (ما) النافية بـ « إن »]

البصريّون على أنه إذا اقترنت (ما) بـ «إنْ» يبطل عملها نحو:

٣٥٤= * بنى غُدانة ما إنْ أنتُمُ ذَهبٌ[1] *

وذهب الكوفيّون : إلى جواز النّصب مع (إنْ) واختلف في إن هذه فالبصريّون على أنها زائدة كافة . والكوفيّون على أنها نافية .

وعندي : أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

---

(١) تمامه :

* ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ *

من شواهد : الخزانة ٢/١٢٤ ، والمغنى ١/٢٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٢، والتصـريـح ١/١٩٦، ١٩٧، والعيـني ٢/٩١، والأشمـوني ١/٢٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٤٢١ .

بـــب إنّ وأخواتهـا

مســألة

[وقوع إنْ المخففة بعد فعل العِلْم]

إذا وقعت إنْ المخففّة بعد فِعل العِلْم كقولك : علمت إنْ كان زيدٌ لعالماً / وحديث : ﴿ قَدَ عَلِمْنا إنْ كُنْت لَمُؤْمِناً ﴾[1] ، فهل هي [٢/١٥٥] مكسورة أو مفتوحة ؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن عليّ بن سليمان البغداديّ : إلى أنها لا تكون إلاّ مكسورة .

وقال أبو عليّ الفارسِيّ : لا تكون إلاّ مفتوحة .

وكذلك اختلف فيها كُبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبي العافية ، فقال ابن الأخضر بقوْل الأخفش : وقال ابن أبي العافية بقول الفارسيّ .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف مبنيٌّ على خلافهم في اللاّم أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هِي لام أخرى مجتلبة للفرْق بينها وبين إنْ النافية ؟ .

فعلى الأول تكسر ، وعلى الثّاني تفتح .

ووجْهُ البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلاّ في خبر

(١) انظر همع الهوامع ٢/١٨٢

المكسورة . وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها مِنْ فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريّين .

وأما على مذهب الكوفيّين فاللاّم عندهم بمعنى إلاّ وإنْ نافية لا حرف توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ﴿ قد علمنا إن كنت لمؤمناً ﴾ إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير : (قد علمنا ما كنت إلاّ مؤمناً) .

مسألة

[وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسماً لإن المكسورة]

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لإنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو : إن عندي أنك فاضل .

وقال الفراء : لو قائل قائل : أنّك قائم تعجبني جاز أن تقول : إنّ أنك قائم تعجبني .

قال أبو حيان : وهذا من الفرّاء بناء على رأيه أنّ (أنّ) يجوز الابتداء بها . والجمهور على منعه .

مسـألة

[إن المكسورة المخففة هل يليها غير الأفعال الناسخة للابتداء ؟]

إذا خففت إن المسكورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريّين .

وجوز الكوفيّون غير، وهو مبنيّ على مذهبهم ، أنها نافية . ذكر ذلك السّخاويّ في (شرح المفصل) .

مسـألة

[وقوع إن جواب قسم]

إذا وقعت إنّ جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم .

فمذهب البصريّين / وجوب كسرها . [١٥٦/٢]

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر .

وقيل: يجوز إنّ مع اختيار الفتح ،وعليه الكسائيّ والبغداديّون .

وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء .

قال في (البسيط) : وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم

والمقسم عليه : هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم أَنّ إذا وقعت مفعولاً . ومن قال : لا فإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه ، كَسرَ .

ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

مسـألة

[في عدم جواز : إنّ قائماً الزيدان]

لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام .

وأجازه الكوفيّون والأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا (قائماً) إسم إن والزيدان فاعل به سد مسدّ خبرها .

والخلاف جارٍ في باب ظَنّ ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان ، ومن منع منع .

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظَنّ وإنّ .

وفرّق بأن إعمال الصّفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلّا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ،

جواز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصِحّة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

بـــاب لا

مســـألة

[اختلاف المذاهب في نحو : « لا مسلمات »]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : في نحو لا مسلمات، أربعة مذاهب :

أحدها : الكسر والتّنوين ، وهو مذهب ابن خروف .

والثاني : الكسر بلا تنوين : وهو مذهب الأكثرين .

والثالث : الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين .

قال : وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة (لا رَجُل) ، فمن قال : إنها حركة إعراب قال هنا : لا مسلمات ، بالكسر .

ومن قال : هي حركة بناء ، فالذي يقول : إنه يبني / لجعله مع [٢/١٥٧]
(لا) كالشيء الواحد قال : لا مسلماتَ بالفتح .

ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركة عنده ليست خاصّة . والّذي

يقول يبني لتضمنّه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر . وحجّته أن المبني مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور ، فكذلك يكون مع (لا) وهو الصحّيح . انتهى .

باب أعلم وأرى

مسألة

[حذف المفعول الأوّل والثّاني اختياراً]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : يجوز حذف الأول والثّاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .

وأما حذف الثّالث اختصاراً فمبنيّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعوَلْي ظننت اختصاراً . فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثّالث . ومن مَنعه في الثّاني هناك مَنَعه في الثّالث هُنَا .

باب النائب عن الفاعل

مسألة

[باب اختار]

باب اختار : ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو : اختير زيدٌ الرّجال . وجوّز الفرّاء والسّيرافي وابن

مالك : إقامة الثاني مع وجود الأول ، فيقول : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيّان : إلى أنّ الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصّريح ، لأن الثّاني هنا على تقدير حرف الجر .

مسـألة

[الخلاف في المجرور بحرف غير زائد]

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو : سير بزيد فيه خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب . ومذهب الفرّاء : أن النائب حرف الجر وحده ، وأنه في موضع رفع/. [٢/١٥٨]

قال أبو حيّان : وهذا مبنيٌّ على الخلاف في قولهم : مر زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريّين أن المجرور في موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم : إنّه في مَرّ زيد بعمرو في موضع نصب .

ومذهب الفرّاء: أن حرف الجرّ هو الذي في موضع نصب ، فلهذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضمير مبهم مستتر في

الفعل . قاله ابن هشام .

ورابع : أن النّائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو أي السيّر .

قال ابن درستويه : وينبني على هذا الخلاف جَواز تقديم المجرور نحو : بزيد سير .

فعلى القول الأول والثالث لا يجوز . وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به

مسألة

[في تعدّد المفعول في غير باب ظنّ]

إذا تعدّد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار ، فالأصل : تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور .

وقيل : المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدم فذلك مكانه . وعليه ابن هشام وبعض البصريين . قال أبو حيّان : وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأول نحو : أعطيت درهمه زيداً ، فعند الجمهور

يجوز . وعند غيرهم (لا) بناءًعلى ما ذكره .

باب الظّرف

مسـألة

[هل يتسع الظرف مع كان وأخواتها ؟]

قال أبو حيّان في (الارتشاف) : هل يتّسع في الظّرف مع كان وأخواتها ؟ .

هو مبنّي على الخلاف . هل تعمل في الظّرف أم لا ؟ .

فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسّع .

وإن قلنا : يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز التّوسّع فيه معها/. [١٥٩/٢]

مسـألة

[هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ؟]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا استعملت إذا شَرْطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافة ، وضمّنت الرّبط بين ما تضاف إليه وغيره .

وقيل : ليست مضافة ، بل معمولةً للفعل بعدها ، لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل مِنْ تَمامها ، فلا يحصل به رَبَطَ .

قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيهما . فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بُدّ .

ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات .

باب الاستثناء

مسألة

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم . وتوسّط بين جزئي كلام نحو : القومُ إلا زيداً قاموا ؟ فيه خلاف .

قيل : بالجواز . وقيل : بالمنع . قال أبو حيّان : وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى . فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه . ومن قال : إنه (إلاّ) ، أو نحوه ، جوّزه .

مسـألة

[ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها إلى بعض]

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكُلّ ؟ فيه خلاف .

قيل : نعم ، وقيل : لا ، بل يختصّ بالجملة الأخيرة . قال أبو حيّان : والخلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في المستثنى ، فمن قال : إنه إلا ، أعاده إلى الكل ، ومن قال : إنه الفعل السّابق قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكُلّ ، وإن اختلف فللأخيرة خاصة ، إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

بـاب حروف الجَرّ

مسـألة

[هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظّرف بالفعل الناقص]

اختلف هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل النّاقص على قولين / مبنيّين على الخلاف في أنه هل يدلّ على الحدث أم لا ؟ [٢/١٦٠] فمن قال : لا يدّلّ على الحدث، وهم المبرّد والفارسِيّ وابن جني والجُرجاني ، وابن برهان ، والشَّلَوْبين منع ذلك . ومن قال : يدل عليه جوّزه .

مسـألة

[الاسم المرفوع بعد منذ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو : ما رأيته منذ يومان ، على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعده خبر . والتقدير : أمد ذلك يومان .

وقال بعض الكوفيين : يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان .

وقال الفراء : موضع الكلام كله نصب على الظّرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كله مبنيّ على الخلاف في أصل منذ . وقد قال الأكثر : إنها مفردة .

وقال الفراء : أصلها ، (من) ، و (ذو)الطّائية[1] بمعنى : الّذي .

وقال غيره : من الكوفيين : أصلها : (مِنْ إذ) ثم حذفت الهمزة وضمّت الميم .

---

(١) في جميع النسخ : « الغائبة » مكان : «الطّائية » .

بـــاب القسم

مســـألة

[الاختلاف في « أيمن الله »]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : اختلف النّحاة في « أيمن الله » ، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل ؟ فمذهب البصريّين أن أيمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل .

ومذهب الكوفيّين : أن أيمن جمع يمين . وهمزتها همزة قطع .

بـــاب التّعجّب

مســـألة

[أَفْعِل به]

قال ابن النّحاس في(التّعليقة) : اختلف النّحاة في قولنا : «أفعل به» في التّعجب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر .